الأنباء
الجمعة 29 نوفمبر 2013

أكدت احترامها لحرية الرأي والتعبير في إطار من التنظيم حتى لا تتحول الحرية إلى فوضى

الحكومة المصرية تتمسك بتطبيق «قانون التظاهر»

رجال شرطة مكافحة الشغب المصرية خلال احتجاج لمتظاهرين ضد قانون «التظاهر» أمام البرلمان مساء أمس الأول (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: أكد مجلس الوزراء المصري برئاسة د.حازم الببلاوي تمسكه بتطبيق قانون تنظيم الحق في التظاهر بكل حسم وقوة وتقديم الدعم الكامل لجهاز الشرطة ورجاله ولتضحياتهم من أجل استقرار مصر وأمن شعبها.

كما أكد المجلس احترامه لحرية الرأي والتعبير في إطار من التنظيم حتى لا تتحول الحرية إلى فوضى تعصف بكل إنجازات يمكن أن تقدم للمواطن وتزيد من معاناته.

وحذر المجلس أبناءنا من القوى الوطنية والثورية من الوقوع في براثن مخططات قوى الإرهاب والتخلف التي تستهدف الجميع دون استثناء، وناشد المصريين جميعا أن يدركوا أن هذا الوطن ملك لنا جميعا، وأن المحافظة عليه حرا وقويا ومستقلا ليست مسؤولية الحكومة وحدها بل مسؤولية الجميع.

كما يناشد المجلس كل القوى السياسية والوطنية ووسائل الإعلام، إدراك المخاطر التي تهدد الوطن في هذه المرحلة، والمساهمة الفعالة في عملية بناء الوطن واستقراره.

وقال مجلس الوزراء في بيان له «في هذه المرحلة من تاريخ مصر التي يواجه فيها الوطن مخاطر هائلة تتمثل في الحرب التي يخوضها جيش مصر العظيم وشرطته الباسلة ضد إرهاب عناصر تنظيم الاخوان المسلمين في سيناء، وفي الوقت الذي تحاول فيه هذه العناصر إشاعة الفوضى في الداخل في محاولة يائسة للمساس بهيبة الدولة، ومنعها من أداء مهامها الأساسية خاصة إتمام خارطة الطريق، تابع مجلس الوزراء بقلق بالغ التطورات التي حدثت بالأمس بمناسبة بدء تطبيق قانون تنظيم الحق في التظاهر، وإصرار عناصر تنظيم الإخوان المسلمين وحلفائهم على عدم الامتثال لأحكام القانون والاعتداء على رجال الشرطة الذين يقومون بواجبهم في تطبيق هذا القانون، وهم بذلك يستهدفون أمن الوطن وأمان المواطنين ونشر الفوضى.

العشرات يتظاهرون بالقاهرة مطالبين بالإفراج عن زملائهم الموقوفين بتهمة التظاهر غير المرخص

ووجه مجلس الوزراء رسالة لشعب مصر العظيم قال فيها «إن حكومة مصر لن تسمح تحت أي ظرف وبأي حال بتراجع الدولة أمام قوى الإرهاب، فمصر التي يحميها شعبها أقوى من كل عناصر الإرهاب». الى ذلك، تظاهر العشرات أمام محكمة عابدين بوسط القاهرة، امس مطالبين بالإفراج عن معارضين تم توقيفهم بتهمة التظاهر غير المرخص ومقاومة السلطات.

وتجمهر العشرات من المنتمين لقوى وأحزاب مدنية أمام محكمة عابدين في وسط القاهرة، مطالبين بالإفراج عن 24 من شباب القوى الثورية تم توقيفهم منذ يومين أمام مجلس الشورى، مرددين هتافات معادية للحكومة ولقادة الجيش والأمن.

وتنظر نيابة عابدين إمكانية تمديد فترة الحبس الاحتياطي لـ 24 من المنتمين لقوى وحركات ثورية بعد أن تم حبسهم احتياطيا على ذمة اتهامهم بمقاومة سلطات الأمن وبالتظاهر بدون إخطار الجهات الأمنية وفقا لنصوص قانون تنظيم التظاهر.

وكانت عناصر من قوات الأمن المركزي أوقفت 44 شابا وفتاة أمام مجلس الشورى وشوارع وسط القاهرة، وتم إطلاق سراح 20 من الموقوفين واستمر توقيف الباقين وحبسهم احتياطيا لمدة 4 أيام عقب تحقيقات أجراها فريق من النيابة.

وترفض مجموعة من الأحزاب والقوى والحركات اليسارية والمدنية مادة تناقشها لجنة الخمسين المعنية بتعديل الدستور المعطل، تجيز إحالة المدنيين إلى المحاكمة أمام القضاء العسكري، وتحتج على قانون تنظيم التظاهر الجديد الذي أصدره الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور أصدر، الأحد الفائت، واعتبروه مقيدا للحق في التظاهر والاحتجاج السلمي.

100 شخصية سياسية ووطنية يؤسسون جبهة «مصر بلدي» برئاسة د.علي جمعة

القاهرة ـ أ.ش.أ: أصدر عدد من الشخصيات العامة، بيانا تأسيسيا لجبهة جديدة تحمل اسم «مصر بلدي» يترأسها شرفيا مفتي الديار المصرية السابق د.علي جمعة ويتولى منصب المنسق العام للجبهة اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية السابق والمتحدث الرسمي باسمها الكاتب الصحافي مصطفى بكري.

وأكدت الجبهة على دعم الدولة الوطنية ومؤسساتها المختلفة في تحقيق الأمن والاستقرار ورفض المخططات الهادفة إلى الفوضى وتغييب القانون، لافتة إلى ضرورة التصدي للمؤامرة التي تستهدف الدولة المصرية وجيشها العظيم ومؤسساتها المختلفة وأهمية التكاتف لمواجهة التحديات الخطيرة التي تفرض على مصر من الداخل والخارج للتصدي لها وإفشالها.

ووجه البيان التحية إلى الشعب المصري العظيم وعلى دوره النضالي في إسقاط حكم الفساد والاستبداد والخيانة، وإلى الجيش المصري بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي الذي انتصر للثورة وانحاز للشعب، وحال دون سقوط البلاد في مؤامرة الفوضى، وأثنى على جهود الشرطة وتضحياتها العظيمة دفاعا عن أمن مصر وعلى القضاء الشامخ الذي تصدى لحكم الطاغوت وتمسك بالعدل والقانون. ووجه البيان التحية لشهداء ثورتي (25 يناير و30 يونيو) وإلى الأشقاء العرب الذين ساندوا مصر بكل ما يملكون من إمكانات.

وقرر المجتمعون الدعوة إلى مؤتمر عام للجبهة خلال شهر ديسمبر المقبل للإعلان عن البرنامج التفصيلي لها بعد التوافق على اختيار د.علي جمعة رئيسا شرفيا للجبهة واللواء أحمد جمال الدين أمينا عاما واللواء صلاح المعداوي مساعدا للمنسق العام

وقدري أبو حسين أمينا عاما للجبهة ومحمد البدرشيني ود.عصام النظامي أمينين مساعدين ومصطفى بكري متحدثا باسم الجبهة ود.مصطفى الفقي رئيسا للمجلس الاستشاري للجبهة.

وأكد مصطفى بكري في البيان أن الباب مفتوح أمام القوى السياسية والأحزاب والمؤيدين للثورتين ولخارطة الطريق للمشاركة في صفوف الجبهة بشرط عدم صدور أي أحكام سياسية أو جنائية ضد طالب الانضمام لصفوف الجبهة. جدير بالذكر أن الاجتماع التأسيسي لجبهة «مصر بلدي» شارك فيه أكثر من مائة شخصية وطنية من جميع الاتجاهات بحضور مفتي الديار المصرية السابق د.علي جمعة واللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية السابق وصلاح المعداوي محافظ الدقهلية السابق ود.محمود كبيش عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة وقدري أبو حسين محافظ حلوان السابق ومحمود الشريف نقيب الأشراف ود.منال عمر وم.سعد نصار وزير الزراعة الأسبق ود.عالية المهدي عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السابقة ود.عبد القوي خليفة وزير المرافق الأسبق ود.صفوت النحاس الرئيس السابق للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ومحمد البدرشيني عضو مجلس الشعب السابق.

كما حضر د.محمد البطران رئيس اتحاد القبائل العربية وناجي الشهابي رئيس حزب الجيل ود.جمال سلامة أستاذ العلوم السياسية ود.محمد عبد العال رئيس جهاز الرياضة السابق وشعبان عبد المولي عضو لجنة الخمسين عن الفلاحين ود.علي شمس الدين رئيس جامعة بنها ومصطفى بكري عضو مجلس الشعب السابق ومحسن البطران رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعي والشيخ إبراهيم سالم جبلي رئيس ائتلاف قبائل جنوب سيناء والدكتور حمدي عبدالرحمن عميد كلية حقوق عين شمس السابق ود.مصطفى الفقي والعديد من الشخصيات الوطنية.

أدانت الأعمال الإرهابية التي تستهدف قوات الأمن في سيناء

الخارجية الفرنسية: ما جرى في ثورتي 25 يناير و30 يونيو «كتلة ووحدة واحدة»

باريس ـ أ.ش.أ: أكد المتحدث باسم الخارجية الفرنسية رومان نادال أن فرنسا تعتبر الثورة المصرية «كتلة ووحدة واحدة» سواء ما جرى في الخامس والعشرين من يناير 2011 أو في الثلاثين من يونيو 2013.

وقال إن الشعب المصري يطالب منذ أشهر طويلة باسترداد حريته والحصول على الديموقراطية التي تؤسس على احترام كافة الطوائف والحريات الأساسية.

وتابع: فرنسا تعتبر الثورة المصرية «إيجابية» وقامت بدعمها ولا تزال تواصل مساندتها سواء على المستوى الثنائي أو في إطار الاتحاد الأوروبي. وقال: «نقوم حاليا بدراسة قانون «حق التظاهر» الجديد في مصر مع شركائنا الأوروبيين».

وأشار نادال ـ في مؤتمر صحافي امس الاول بحضور وفد صحافي مصري يزور باريس حاليا ـ إلى أنه تتم مناقشة هذا القانون لمعرفة ما إذا كان يتطابق مع ما نتطلع له وما عبر عنه المصريون من احترام للحقوق الأساسية وحقوق الإنسان.

وأوضح ردا على أسئلة الصحافيين ـ انه يجب أن يتم في مصر اليوم احترام كافة الحقوق الأساسية ومن بينها الحق في التعبير حتى وإن كان هناك ضرورة للحفاظ على الأمن العام «وهو ما نتفهمه أيضا على ضوء أعمال العنف التي تشهدها البلاد خلال الأشهر والأعوام الأخيرة».

وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية ان السلطات المصرية تعهدت بالالتزام بعدد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالحريات وحقوق الإنسان. مشيرا إلى انه لابد من تحقيق التوازن بين الحقوق الأساسية والحفاظ على الأمن العام.

وأشار المتحدث إلى أن مصر تعد بالنسبة لباريس دولة مهمة ، لافتا إلى ان مصر شهدت ثورة «شجاعة»، حيث عبر الشعب المصري عن تطلعاته في الحصول على الحقوق والحريات الأساسية وبناء دولة ديموقراطية.

وأشار إلى ان فرنسا تتابع عن كثب التطورات المتلاحقة في مصر ولكنها تبقى في «يقظة» حيال ضرورة احترام الحقوق والحريات الأساسية بما في ذلك حقوق ممارسة العبادات، وحرية الصحافة والتعبير وحقوق المرأة. وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية ان ما جرى في الثلاثين من يونيو الماضي هي إرادة عارمة عبر من خلالها المصريون حيال السلطات التي كانت موجودة آنذاك في الحكم وأدت إلى تطورات سياسة في مصر، ونتمنى أن يتم في أقرب وقت ممكن إجراء الانتخابات لكي يدلي الشعب المصري من جديد بكلمته في اختيار مستقبله عبر صناديق الاقتراع.

وأضاف ان الشعب المصري نزل إلى الشارع مجددا في يونيو الماضي للتعبير عن تطلعاته السياسية والاقتصادية والمطالبة بحقوقه الأساسية.

وفيما يتعلق بدعم فرنسا الاقتصادي لمصر، أكد نادال ان بلاده تواصل مساندتها للاقتصاد المصري على المستويين الثنائي والأوروبي، حيث نرى انه من الأهمية بمكان دعم مصر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي حاليا، مشيرا إلى مواصلة دعم مصر اقتصاديا من أجل مصلحة الشعب المصري. وبالنسبة لجماعة «الإخوان المسلمين» قال انه «ليس لنا أن نتحدث «عن الجماعات السياسية والفاعلين السياسيين في مصر، مشيرا إلى أن باريس تبقى على «يقظة» حيال احترام حقوق الإنسان.

وأضاف: نأمل في أن نرى مصر تنعم بالديموقراطية التي يختار الشعب المصري «النموذج» الخاص به لأنه لا يوجد «نموذج ديموقراطي» يمكن أن يطبق في جميع أنحاء العالم، وعلى كل دولة أن تختار الشكل الديموقراطي الذي يناسبها.

وردا على سؤال حول الجماعات الإرهابية الموجودة في سيناء والتي تقوم السلطات العسكرية بمحاربتها، أوضح نادال ان هناك في عدد من الدول حاليا جماعات إرهابية تقوم بنشر الفزع وترهب المواطنين من خلال أعمال عنف عمياء «ولابد من محاربة هذه الجماعات» في شتى البلاد. وقال ان باريس تتعاون مع مصر على المستوى الثنائي في مجال محاربة الإرهاب، كما نتعاون أيضا على الصعيد الدولي على اعتبار ان الإرهاب «ظاهرة عالمية» يجب محاربته دوليا. وحول نوعية التعاون بين القاهرة وباريس في هذا الصدد، أكد ان هناك تعاونا في مجال التدريب واتصالات دائمة لتسهيل مهمة الشرطة المصرية والفرنسية في مجال محاربة الإرهاب، واصفا هذا النوع من التعاون بين الجانبين بـ «النشط والديناميكي».

وأضاف: ان باريس تدين الأعمال الإرهابية التي تستهدف قوات الأمن المصرية في سيناء.

استجابت للأزهر باستبدال "دولة مدنية" بـ "حكم مدني"

«الخمسين» تترك للرئيس المؤقت تحديد النظام الانتخابي

القاهرة ـ وكالات: قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية في مصر ان لجنة الخمسين المكلفة بتعديل الدستور تركت للرئيس المؤقت أمر تحديد النظام الانتخابي الذي سيطبق في الانتخابات البرلمانية العام المقبل.

ومن المقرر دعوة المصريين للاستفتاء على الدستور في ديسمبر في خطوة مهمة من خارطة المستقبل التي تقول الحكومة المؤقتة إنها ستقود الى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ويثير النظام الذي سيطبق في الانتخابات البرلمانية جدلا سياسيا حاميا.

وفازت جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها مرسي في الانتخابات الماضية التي جرت أواخر 2011 وأوائل 2012 في ظل نظام انتخابي مختلط خصص ثلثي المقاعد للقوائم الحزبية بنظام التمثيل النسبي وترك الثلث الباقي للمرشحين الأفراد.

وقالت الوكالة ان اللجنة المؤلفة من 50 عضوا أوصت بالتخلي عن هذه النسب لكنها تركت للرئيس المؤقت «اختيار ما يراه مناسبا». وكان رئيس الحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي وعضو لجنة الخمسين محمد أبوالغار قال لرويترز هذا الأسبوع ان نظام القوائم الحزبية سيجعل من الأيسر للأحزاب الليبرالية واليسارية التي تشكلت بعد انتفاضة عام 2011 الفوز بمقاعد في البرلمان.

الى ذلك، استجابت لجنة الخمسين لإعداد الدستور لطلب ممثلي الأزهر بحذف عبارة «دولة مدنية» من الديباجة حتى لا تثير التباسا في الفهم أو يفهمها البعض على أنها تعني «العلمانية» واستبدالها بعبارة «حكمها مدني» باعتبار أن هذا الوصف يجوز مع الحكومة ولا يكون للدولة.

وأكدت اللجنة مرة أخرى أن الإسلام لا يعرف الدولة الدينية بمفهومها الغربي وأن مصر لم تكن يوما دولة دينية ثيوقراطية أو دولة عسكرية في يوم من الأيام.

كما أشارت مصادر ممثلي الأزهر بلجنة الخمسين إلى أن اللجنة وافقت على وضع توضيح لمبادئ الشريعة الإسلامية مستقي مما استقرت عليه أحكام المحكمة الدستورية العليا بعد خلاف دام لأكثر من يوم كامل، حيث كان بعض أعضاء اللجنة لا يريد أي إشارة لمفهوم مبادئ الشريعة داخل الديباجة والبعض الآخر ـ ومنهم ممثلو الكنائس ـ رفضوا وجود تفسير اقترحه حزب النور لمبادئ الشريعة خوفا من أن يساء استخدامه إذا ما سيطر فصيل معين على البرلمان.

..وأعضاء باللجنة يتراجعون عن تجميد عضويتهم: ليست لنا صلة بقانون التظاهر

القاهرة ـ أ.ش.أ: أصدر أعضاء لجنة الخمسين لتعديل الدستور الذين أعلنوا تجميد عضويتهم باللجنة احتجاجا على تعامل الأمن مع المتظاهرين أمام مجلس الشوري أمس بيانا أوضحوا فيه موقفهم مما حدث.

وقال البيان: إننا تابعنا بقلق بالغ ما جرى من استخدام لعنف غير مبرر بحق مجموعة من المتظاهرين السلميين الذين تواجدوا أمام مجلس الشورى (مقر عمل لجنة الخمسين)، وكانت مجموعة لا للمحاكمات العسكرية قد دعت لتظاهرة سلمية للإعراب عن اعتراضها على قانون التظاهر ومادة المحاكمات العسكرية التي أقرتها اللجنة في تصويتها الأولي وهي لم تكن التظاهرة الأولى، بل سبقتها تظاهرة أخرى قبل أسبوع لم تخرج عن إطار السلمية.

وأضاف البيان: «إذ نؤكد أن لجنة الخمسين لم يكن لها صلة من قريب أو بعيد بقانون التظاهر كونها ليست جزءا من السلطة التشريعية أو التنفيذية بل هي كيان مستقل قائم بذاته، إلا أننا نرى ان ما جرى في جميع الأحوال يعد تجاوزا غير مقبول يحرم مجموعات من المصريين من إيصال صوتهم بحرية إزاء نصوص بعينها من الدستور، خاصة ان اللجنة وقبل تلك الوقفة السلمية قد تواصلت مع مساعد وزير الداخلية وأكدت على ضرورة التزام الشرطة باحترام حق المتظاهرين في التعبير عن آرائهم بحرية وإيصال رسالتهم التي كانت اللجنة معنية بجزء منها، غير أننا نرى ان تعامل قوات الأمن مع المحتجين جاء بشكل عنيف وغير مبرر، وهو ما دفع الأعضاء إلي تجميد عضويتهم داخل اللجنة.

واستطرد البيان: واستشعارا للمسؤولية الملقاة على عاتقنا لإنهاء كتابة الدستور في الموعد المقرر فقد اتفق الأعضاء على العودة لممارسة أعمالهم بعد أن بدأت عملية الإفراج عمن جرى اعتقالهم بالأمس، وهو ما جاء متوازيا مع إعلان الحكومة عن نيتها إعادة النظر في خطوات سياسية قد اتخذتها مسبقا، وأخيرا نؤكد على رفضنا الانتهاكات التي تعرض لها المحتجون فإننا نشير أيضا الى خطورة انتهاج سياسات غير منضبطة

من قبل وزارة الداخلية مجددا بما قد يمثل تهديدا للعملية السياسية برمتها ويؤثر على ممارسة اللجنة لأعمالها وارتباك لخريطة المستقبل التي توافقت الإرادة الشعبية عليها، مما يضع على مصر بأكملها في موقف صعب سيدفع الجميع كلفته. وقّع على البيان عمرو صلاح الدين وهدى الصدة ومحمد أبوالغار ومحمد غنيم وخالد يوسف وأحمد عيد ومسعد أبو فجر ومحمد عبدالعزيز ومحمود بدر.

مصر تطرح مزاداً للتنقيب عن الغاز بالبحر المتوسط في 2014

القاهرة ـ رويترز: قال مسؤول بالشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (ايجاس) امس إن الشركة تسعى لطرح مزاد عالمي للتنقيب عن الغاز في المياه العميقة بالبحر المتوسط العام المقبل وتدرس مع شركتين عالميتين جدوى استكشافات غير تقليدية بالصحراء الغربية.

وقال محفوظ البوني نائب رئيس ايجاس «نسعى لطرح مزايدة عالمية للتنقيب عن الغاز في المياه العميقة في بداية 2014. نجهز المناطق التي سيتم طرحها والبيانات الفنية لعرضها على الشركات الراغبة في المشاركة».

وتسعى مصر لزيادة إنتاجها من النفط والغاز للوفاء بالطلب المتزايد على الطاقة في السنوات الأخيرة.

لكن تواصل الاضطرابات السياسية منذ انتفاضة يناير 2011 يلقي بظلاله على استثمارات الشركات الأجنبية العاملة بقطاع الاستكشاف والإنتاج في البلاد. ولشركات الطاقة الأجنبية في مصر مليارات الدولارات المستحقة على الحكومة.

وقال البوني إن مزاد التنقيب بالبحر المتوسط سيشمل مناطق بالمياه العميقة وشديدة العمق وبالتالي فحظوظ الشركات العالمية الكبرى ستكون أوفر نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج.

وأشار إلى أن الشركة تبذل جهودا لاستكشاف موارد جديدة للغاز الصخري في بعض مناطق الصحراء الغربية.

وقال «هناك طبقات في الصحراء الغربية يمكن اعتبارها مصدرا للغاز غير التقليدي.. نعمل مع شل وأباتشي الأميركية على دراسة هذه الموارد المحتملة».

كانت صحيفة البورصة المصرية نقلت امس عن البوني قوله إن ايجاس ستعقد اجتماعات قريبا مع الشركتين لدراسة نتائج التنقيب وتحديد آليات التعامل وشكل الاتفاقيات.

وأضاف في تصريحاته لرويترز «النموذج الحالي لاتفاقيات (الامتياز) غير معد للتعامل مع استكشاف الغاز بهذه التكنولوجيا الجديدة...سندرس ذلك».

تحالف دعم الشرعية يدعو للتظاهر غدا السبت الـ 7صباحاً

القضاء المصري يبرئ 3 ضباط شرطة متهمين بتعذيب 5 سجناء إسلاميين

القاهرة ـ وكالات: برأ القضاء المصري امس 3 ضباط شرطة متهمين بتعذيب 5 سجناء إسلاميين في عهد حسني مبارك الذي إطاحته ثورة يناير 2011، بحسب ما أفادت مصادر قضائية.

وقضت محكمة جنايات القاهرة ببراءة الضباط الـ 3 الذين كانوا يعملون في جهاز امن الدولة وهو جهاز كان يتبع وزارة الداخلية المصرية وكان مسؤولا عن متابعة الأنشطة السياسية لمختلف الحركات والأحزاب السياسية في البلاد في عهد مبارك وتم حله بعد سقوطه، حيث تم إنشاء جهاز بديل أطلق عليه «جهاز الأمن الوطني».

ووجهت إلى الضباط اتهامات بضرب وتعذيب 5 سجناء إسلاميين بالصدمات الكهربائية وحرمانهم من الطعام لانتزاع اعترافات منهم في قضية تتعلق بمجموعات إسلامية متشددة.

ويأتي هذا الحكم غداة الحكم الذي أصدرته محكمة جنح في الاسكندرية (شمال البلاد) بحبس 14 شابة وسيدة من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين 11 عاما بتهمة «قطع الطريق وتكدير السلم العام وتحطيم واجهات محلات» أثناء مشاركتهن في تظاهرة معارضة للجيش ومؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي في نهاية أكتوبر الماضي. دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية ـ الذي يضم مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي ـ أنصاره للتظاهر غدا السبت في السابعة صباحا تضامنا مع عضوات بحركة «7 الصبح» اللاتي حكم عليهن بالسجن أمس الأول، وقال التحالف في بيان له امس إن التظاهرة ستكون تحت شعار «حرائر مصر أقوى». وكانت محكمة جنح الاسكندرية قد قضت الأربعاء بحبس 14 فتاة من مؤيدات مرسي، من عضوات حركة «7 الصبح» لمدة 11 عاما وشهر واحد.

وقررت إيداع 7 فتيات أخريات دور الرعاية الاجتماعية، لكونهن أقل من السن القانونية (18 عاما)، والحبس لمدة 15 عاما لـ 5 رجال من المحرضين (هاربون) بتهم التجمهر واستخدام القوة والانضمام إلى جماعة مخالفة لأحكام القانون وحيازة منشورات وتوزيعها.